العدد (4108) السنة الخامسة عشرة - الخميس (11) كانون الثاني 2018
http://www.almadapaper.net Email: info@almadapaper.net

إضافات على "العفو العام" تحرج السلطتين التشريعيّة والتنفيذيّة

جريدة الوقائع تنشر تشريعاً محرَّفاً والرئاسة تصادق عليه

■ رئيس كتلة الفضيلة: 200 محكوم استفادوا من هذا الخطأ

عناصر امن في أحد السجون ببغداد..ارشيف

□ بغداد/محمد صباح

اعترف مجلس النواب، أمس، بارتكابه خطأ فادحاً في النسخة المنشورة لقانون العفو العام. وأكد أن إقحام بعض البنود التي لم يصوت عليها أدى الى شمول ٢٠٠ محكوم بالعفو.

وحملت اللجنة القانونية الدائرة البرلمانية والمتابعة التشريعية مسؤولية ارتكاب هذه المخالفة التي وقعت فيها إثر تضمينها التعديل الحكومي الذي أسقطه البرلمان في جلسته المرقمة ١٦ التي عقدت في آب ٢٠١٧.

وأقر البرلمان قانون العفو نهاية آب عام ٢٠١٦، على أن يدخل حيّز التنفيذ من تاريخ إقراره، في سابقة تشريعية استغربها مراقبون.

وتنص المادة (٩ / رابعاً) من القانون على أن "تستمر اللجنة المشكلة في الفقرة (ثانيا) من هذه المادة باستقبال الطلبات مدة سنة تبدأ من اليوم التالي لصدور الأنظمة والتعليمات الخاصة بتسهيل تنفيذ أحكام هذا القانون على أن تنهي اللجان أعمالها خلال مدة سنتين من تاريخ صدور الأنظمة والتعليمات".

لكنّ حكومة العبادي سحبت، في شهر أيار الماضي، التشريع بعد انتقادات لاذعة وجهها رئيس الوزراء للنسخة التي تم إقرارها. وكانت (المدى) قد نشرت، العام الماضي، إعماماً أصدرته وزارة العدل، بتاريخ ٢٢ من آذار الماضي، تطلب بموجبه من سجن الناصرية التريث بالإفراج عن المحكومين وفق المادة ٤ إرهاب الذين شملوا بإجراء العفو العام.

وأرفق الإعمام بتوصية مجلس الأمن الوطني، بتاريخ ١٥ كانون الثاني، الذي يحثّ على الطعن بقانون العفو بهدف منع الإفراج عن المحكومين بقضايا الإرهاب.

ويقول رئيس كتلة الفضيلة البرلمانية النائب عمار طعمة إن "قانون العفو العام النافذ، الذي أقره مجلس النواب في شهر آب عام ٢٠١٦، استثنى من الشمول بالعفو جرائم الإرهاب التي نشأ عنها قتل أو عاهة مستديمة وجريمة مقاتلة القوات المسلحة و جريمة تخريب مؤسسات الدولة".

وأضاف طعمة، في تصريح لـ(المدى) أمس، أن "القانون الذي صوت عليه البرلمان في العام ٢٠١٦ لم يشدد العقوبات على مرتكبي جرائم الخطف، مما دفع الحكومة لإرسال تعديلاتها على القانون للتشدد على جرائم الخطف، ومررها البرلمان في شهر آب من العام ٢٠١٧".

وتابع رئيس كتلة الفضيلة البرلمانية "من ضمن التعديلات التي قدمتها الحكومة على قانون العفو العام، في حينها، التخفيف على بعض الجرائم الإرهابية التي حصلت قبل العاشر من حزيران ٢٠١٤"، مبينا أن "التعديلات الحكومية نصت على أن الجرائم الإرهابية، التي سببت قتلا أو عاهة مستديمة لا تشمل بقانون العفو، بمعنى أن جرائم تخريب مؤسسات الدولة وجرائم محاربة القوات المسلحة، التي لم تؤدِ إلى قتل أو عاهة، باتت مشمولة بالعفو العام"، لافتاً الى أن "هذه الفقرة من التعديلات الحكومية لم يصوت عليها البرلمان وتم إسقاطها".

ويضيف النائب عمار طعمة أن "الغريب بالموضوع، الذي اكتشفناه لاحقا، ان هذه التعديلات الحكومية، التي أسقطت ولم يصوت عليها البرلمان، أرسلت للنشر ويذكر أنها مصادق عليها، وهذا خلاف للحقيقة". وتابع "بالإمكان مراجعة جلسة مجلس النواب رقم (١٦) في شهر آب عام ٢٠١٧ في الدقيقة ١٧ إلى ٣١، التي تؤكد إسقاط هذه التعديلات والمقترحات الحكومية".

ويقول عضو لجنة الأمن والدفاع ان "اللجنة القانونية يفترض ان تكتب التعديلات التي حصلت وترسلها إلى الدائرة البرلمانية والتشريعية، التي ترسلها بدورها إلى هيئة رئاسة البرلمان والتي ترسلها إلى رئاسة الجمهورية للمصادقة عليها". وتساءل "أين حصل الخطأ، هل في اللجنة القانونية أم في الدائرة البرلمانية والتشريعية؟".

ويكشف رئيس كتلة الفضيلة ان "الدائرة البرلمانية أخبرتني صباح اليوم (أمس) الأربعاء أنها دققت بصحة المعلومات التي أدليت بها وأكدت لي أنها ستقدم مطالعة إلى رئيس مجلس النواب لتصحيح الخطأ بعد مراجعتها لتسجيل الجلسة التي تم التصويت فيها على تعديل قانون العفو العام"، نافياً علمه بالجهة التي ارتكبت الخطأ.

وكان النائب عمار طعمة قد طالب، في بيان أصدره يوم الثلاثاء، بالتحقيق ومحاسبة من أضاف إلى قانون العفو المعدل مادة لم يصوت عليها البرلمان، قال انها "سمحت بإطلاق سراح إرهابيين ومجرمين".

ويتابع عضو لجنة الامن في حديث لـ(المدى) بالقول "تعديلات قانون العفو العام نشرت في جريدة الوقائع بتاريخ ٢٠١٧/١١/١٤، أي قبل شهرين، وسمعت من الإعلام نقلاً عن جهات مختصة إطلاق سراح أكثر من ٢٠٠ شخص مشمولين بإجراءات العفو العام"، مبديا تخوفه من إطلاق سراح أشخاص ارتكبوا جرائم لا يستحقون العفو عنهم.

ويؤكد النائب عمار طعمة "قدمت طلباً يحمل تواقيع ١٠١ نائب الى رئاسة البرلمان من أجل التحقيق بالخطأ الذي حصل في قانون العفو العام"، مؤكداً أن "البرلمان سيصوت في جلسة يوم الأحد المقبل على تشكيل لجنة تحقيقية للوقوف على الخطأ، هل حصل عن قصد وعمد أم عن غفلة وإهمال".

ويوضح النائب محسن السعدون، رئيس اللجنة القانونية، ملابسات الاضافة على قانون العفو العام بالقول "قمنا بتضمين مقترحات النواب في التعديلات الحكومية التي وصلت إلينا وتمت المصادقة عليها"، مضيفا انه "بعد عملية التصويت أرسل إلى الدائرة البرلمانية والمتابعة التشريعية".

وأوضح السعدون، في حديث مع لـ(المدى) امس، أن "الدائرة البرلمانية وقعت على ما يبدو في خطأ بعد إبقائها على النص الحكومي، الذي أسقط في البرلمان، وتم إرساله إلى رئاسة الجمهورية التي صادقت عليه".

ويؤكد رئيس اللجنة القانونية أن "هذا السهو، الذي حصل في الدائرة البرلمانية والمتابعة التشريعية، سيتم تعديله في السلطة التشريعية وتصحيحه"، مؤكدا أن "اللجنة القانونية لم تخطئ لأنها أخذت كل المقترحات التي قدمت لها من قبل النواب".

بدورها ترد رئاسة الجمهورية على الخطأ الذي حصل في قانون العفو العام وتؤكد انها غير مسؤولة عن الخطأ الذي حصل بعد وصول القانون إليها، الذي يحمل تواقيع عدد كبير من اللجان بضمنها رئاسة مجلس النواب.

ويوضح أمير الكناني، المستشار القانوني في رئاسة الجمهورية، في تعليق أدلى به لـ(المدى) أمس، أن "مشروعات القوانين المصوت عليها في مجلس النواب تأتي إلى رئاسة الجمهورية بكتاب من الأمين العام لمجلس النواب وترسل ورقية وتكون كل أوراق القانون مختومة".

ويضيف الكناني إن "أوراق مشروع القانون، التي ترسل إلينا، تكون مكتوبة بالطابعة ومختومة وموقعاً عليها، وتقوم رئاسة الجمهورية بتدقيق القانون من الناحية اللغوية ثم عرضه على رئيس الجمهورية الذي يصدر مرسوما جمهوريا يرسل إلى مجلس النواب وتحديدا إلى أمين عام البرلمان لنعلمهم بالمصادقة على القانون، كما نرسل نسخة أخرى إلى جريدة الوقائع العراقية".

ويلفت المستشار في رئاسة الجمهورية إلى أن "الأمين العام لمجلس النواب يعتمد على تدقيق الدائرة البرلمانية التي تقوم مع اللجنة المختصة بمراجعة القانون بالاعتماد على التسجيل الصوتي للجلسة، ثم بعد ذلك يرسل إلى رئيس مجلس النواب، الذي يوعز إلى الأمين العام بإرساله الى رئاسة الجمهورية".

ويؤكد أمير الكناني بالقول "دققنا قانون العفو العام المرسل من قبل مجلس النواب، وتأكدنا من صحته ومطابقته مع ما نشرته جريدة الوقائع العراقية"، لافتاً إلى أنّ "المشكلة التي حصلت في مجلس النواب بين المواد التي صوت عليها وبين المواد والفقرات التي سقطت، وبين المواد التي تتم إضافتها أثناء جلسة التصويت".

ويشدد الكناني على "ضرورة تشكيل لجنة تحقيقية في مجلس النواب للوقوف على الخطأ الذي حصل، هل هو من اللجنة القانونية أم الدائرة البرلمانية أو من قبل جهة أخرى داخل البرلمان في حال وجود تغيير حصل على مسودة القانون". ويؤكد مستشار رئيس الجمهورية أن "هذه المخالفة تدخل في باب العمل الجنائي".

قرّر تعليق عضويّتهما لمدة 15 يوماً وإحالتهما للتحقيق

رئيس البرلمان يعاقب نائبين اشتبكا مع نائب مقرّب منه

بغداد / المدى

وجّه رئيس البرلمان سليم الجبوري، أمس الأربعاء، بتعليق حضور نائبين عن كتلة الأحرار وإحالتهما الى لجنة تطبيق قواعد السلوك النيابي على خلفية اشتباكهما بالايدي مع النائب مثنى السامرائي خلال تأديته اليمين الدستورية.

قال المكتب الإعلامي لرئيس مجلس النواب سليم الجبوري، في بيان تلقت (المدى) نسخة منه، إن "مجلس النواب العراقي يسعى الى القيام بمهامه التشريعية بإقرار القوانين المهمة التي تستدعي من الجميع وقفة جادة ومسؤولة لإقرارها، خاصة وإنه أمام تحديات كبيرة تفرض على جميع الاطراف السياسية الابتعاد عن إثارة الخلافات والصراعات التي يراد منها إعاقة عمل المجلس من خلال افتعال مشاكل حول ملفات إجرائية يعمد إليها البرلمان بشكل دائم وفقاً للدستور والنظام الداخلي للمجلس".

وأضاف مكتب رئيس البرلمان ان "ما جرى في جلسة يوم الاثنين الموافق الثامن من كانون الثاني الجاري، من قبل بعض السادة النواب ونخص منهم (النائبين رياض غالي وعواد العوادي) بعد إثارتهما لغطا تجاوز السياقات القانونية خلال الجلسة التي تضمنت التصويت على احد النواب البدلاء التابعين لاتحاد القوى العراقية، قرر رئيس مجلس النواب وفقا لصلاحياته الدستورية والقانونية شطب أقوال النواب (المذكورة أسماؤهم أعلاه) من جلسة يوم الإثنين الماضي".

وأوضح مكتب الجبوري انه "علق عضويتهم لمدة ١٥ يوماً، واستقطاع عن الايام التي تعلق بها عضويتهم مبلغاً بقدر ما يستقطع عن النائب المتغيب من دون عذر مشروع".

وكشف مكتب رئيس مجلس النواب عن "إحالة الموما إليهم الى لجنة تطبيق قواعد السلوك النيابي لغرض التحقيق في المخالفة المسندة إليهم وفرض ما يتناسب من عقوبة قد تصل الى إسقاط العضوية".

وكانت جلسة مجلس النواب، التي عقدت يوم الإثنين، شهدت اشتباكا بالايدي بين ثلاثة نواب من كتلة الاحرار مع النائب عن تحالف القوى مثنى السامرائي أثناء تأدية الاخير اليمين الدستورية كبديل عن النائب المستقيل مطشر السامرائي.

ودعا رئيس مجلس النواب حينها الى إنزال أقصى العقوبات بحق من لا يلتزم بالنظام العام المتبع خلال جلسات البرلمان. وردّ تحالف القوى على الحادثة بتعليق حضوره في جلسات البرلمان، مشترطاً تقديم النواب الثلاثة اعتذاراً رسمياً.

وقال تحالف القوى العراقية، في بيان نشرته (المدى) الثلاثاء، ان "ما قام به ثلاثة نواب وهم كل من عواد العوادي ورياض غالي وحسن سالم من محاولة الاعتداء بالأيدي على مثنى عبد الصمد السامرائي أثناء تأدية اليمين الدستورية باعتباره البديل للنائب المستقيل مطشر السامرائي وعلى نائب آخر من الكتلة وفقاً للقانون".

الخارجيّة التركيّة: تلقّينا طلباً للتوسّط بين أربيل وبغداد

إسطنبول / ا.ف.ب

أعلن وزير الخارجية التركي مولود تشاوش أوغلو، أمس الاربعاء، أن مسؤولين أتراكاً سيقودون وساطة محتملة بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان بشأن أزمة الاستفتاء، خلال زيارة محتملة الى العاصمة بغداد في الـ٢١ من الشهر الحالي.

وقال مولود تشاوش أوغلو "هناك دعوات للقيام بوساطة"، مؤكداً "سنتوجه الى بغداد في الـ ٢١ من كانون الثاني الحالي وسنتباحث في هذه المسالة بالاضافة الى الملفات الثنائية".

ولم يحدد تشاوش اوغلو الجهات التي دعت الى الوساطة بعد أربعة أشهر على استفتاء تقرير المصير الذي أجري في كردستان العراق ونددت به بغداد وأنقرة.

وفشل الاستفتاء، الذي دعا اليه رئيس الاقليم مسعود بارزاني رغم تصويت غالبية كبرى لصالح الاستقلال عن بغداد، خصوصا بعد رفضه من غالبية دول المنطقة وخارجها.

وفي بداية تشرين الثاني، أعلن بارزاني تنحيه من منصبه بعدما خسر غالبية المناطق المتنازع عليها مع بغداد، وخصوصا تلك الغنية بالنفط التي كانت ستؤمن له مصدر تمويل لدولة محتملة.

واتخذت حكومة بغداد مجموعة من الإجراءات العقابية ضد أربيل بعد الاستفتاء، بينها غلق المجال الجوي على مطاري الإقليم.

وخسر الإقليم غالبية الأراضي التي سيطرت عليها قوات البيشمركة الكردية منذ العام ٢٠٠٣، وخصوصا محافظة كركوك الغنية بالنفط، خلال أيام فقط ومن دون مواجهات عسكرية تذكر مع القوات الاتحادية المركزية.

وإقليم كردستان العراق، بحسب ما حددته سلطات بغداد، يضم محافظات السليمانية وحلبجة ودهوك وأربيل فقط، لكنه توسع منذ العام ٢٠٠٣ في محافظات كركوك ونينوى وديالى وصلاح الدين.

وأدت الازمة الناجمة عن الاستفتاء الى تقارب بين أنقرة وبغداد بعد توتر في العلاقات بينهما خلال السنوات الاخيرة.

مفوضيّة الانتخابات: 27 تحالفاً قدّم طلباً للتسجيل

بغداد / المدى

أعلن رئيس الإدارة الانتخابية في مفوضية الانتخابات، أمس الأربعاء، تلقي ٢٧ طلبا للتسجيل بالتحالفات، مؤكداً أن باب التسجيل على التحالفات يغلق مع انتهاء الدوام الرسمي ليوم الخميس.

وقال رياض البدران، في بيان تلقت (المدى) نسخة منه أمس، إن "آخر موعد لتقديم طلبات التسجيل للتحالفات الانتخابية هو اليوم الخميس"، داعياً الاحزاب السياسية الى "الإسراع بمراجعة المفوضية لغرض تقديم طلبات التسجيل للتحالفات الانتخابية".

وأضاف رئيس الادارة الانتخابية أن "عدد طلبات التسجيل للتحالفات الانتخابية بلغ ٢٧ طلبا لغاية (الأربعاء)"، لافتا الى ان "العمل مستمر حتى هذه اللحظة في هذا الجانب".

في غضون ذلك، أكد رئيس الجمهورية، فؤاد معصوم، خلال لقائه ممثل الأمين العام للأمم المتحدة في العراق يان كوبيتش ضرورة الالتزام بالتوقيتات الدستورية لإجراء الانتخابات وإعادة الاستقرار للمناطق المحررة.

وقال مكتب رئيس الجمهورية، في بيان تلقت (المدى) نسخة منه أمس، إن "اللقاء بحث دور الأمم المتحدة بالمساعدة في المرحلة المقبلة خاصة في مجال إعادة النازحين والانتخابات، فضلاً عن تبادل الآراء حول التطورات السياسية والعلاقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان والمشاكل العالقة".

وشدد معصوم، بحسب البيان، على "ضرورة الحفاظ على التوقيتات الدستورية للانتخابات والعمل على إعادة الاستقرار والخدمات كافة إلى المناطق المحررة وتوفير جميع الاجواء المناسبة للمشاركة في العملية الانتخابية".

بدوره، أكد كوبيتش "دعم المنظمة الدولية للعراق من خلال تقديم المساعدة الضرورية للعراقيين لحل الإشكالات التي قد تعيق الانتخابات بموعدها المحدد، وكذلك المساعدة في تشجيع الأطراف السياسية كافة لبدء حوار ينهي جميع المشاكل العالقة".

سفير واشنطن: سندعم إعمار العراق وتواجدنا العسكري سينخفض

بغداد / المدى

أكد السفير الأميركي في العراق دوغلاس سيليمان، أمس، استمرار جهود واشنطن لاستئناف الحوارات بين بغداد وأربيل بشأن أزمة الاستفتاء، معرباً عن تفاؤله بالمواقف الاخيرة التي أبداها كلا الجانبين.

وقال سيليمان، خلال مؤتمر صحفي عقده بمبنى السفارة في المنطقة الخضراء أمس وتابعته (المدى)، إن "واشنطن مع إجراء الانتخابات العراقية في موعدها المحدد"، مشدداً على "ضرورة عودة أكبر عدد من النازحين إلى ديارهم قبل الانتخابات المقبلة".

وحول طبيعة الازمة الراهنة بين بغداد وأربيل بعد أزمة الاستفتاء، أشار السفير الاميركي إلى أن "واشنطن مستمرة بتشجيع النقاشات الجارية بين بغداد وإقليم كردستان وهناك تعاون بين الطرفين"، لافتاً إلى أنّ "كلا الجانبين وافقا على التوازن لحل الخلاف ونحن متفائلون بذلك، ومن أهم أهداف الولايات المتحدة أن تكون كردستان ضمن العراق".

وأكد سيليمان أنّ "الولايات المتحدة مستمرة أيضا في دعم العراق، حيث قدمت منحة بـ ٧٠ مليون دولار، وستمنح منحة أخرى قريبا بقيمة ٧٥ مليون دولار".

وأشار الى أن "مؤتمر المانحين لدعم العراق الذي تحتضنه الكويت سيعقد في شهر شباط القادم، وسيكون للولايات المتحدة دور فاعل فيه حيث يتوقع مشاركة نحو ٦٥ شركة أميركية، كما أن هناك مانحين دوليين من الاتحاد الأوروبي مختصين بمساعدة المجتمع بعد استعادة الارض".

وفي السياق ذاته، كشف السفير الامريكي انه "سيتم الإعلان خلال الاسبوع المقبل، عن مشروع استثماري في جنوب العراق يختص بالغاز المحروق، وهذا المشروع لم يكلف العراق ديناراً واحداً"، مؤكداً أن "هناك مشاريع استثمارية داخل العراق لشركات أميركية سيبدأ تنفيذها قريباً".

وفي ما يتعلق بالوجود العسكري الأميركي في العراق، أشار سيليمان إلى أن "الايام القادمة ستشهد انخفاضاً في أعداد تلك القوات"، نافياً ما يشاع حول استبدالها بقوات أخرى".

وبشأن التواجد الاميركي في "قاعدة كي وان" في كركوك، أوضح السفير الاميركي أن "قوات التحالف الدولي توجد هناك للتنسيق بين القوات العراقية وقوات البيشمركة".

وفي ما يتعلق بالتواجد الامريكي في الانبار، قال سيليمان "هناك تواجد لبعض القوات الاميركية في المحافظة وهي أعداد قليلة"، مؤكداً أن "تواجدهم استشاري بالتنسيق مع الحكومة العراقية".